

Distr.: General
14 August 2023
Arabic
Original: English



الدورة الثامنة والسبعون

البند 73 (ج) من جدول الأعمال المؤقت *

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان
والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات في ميانمار

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 227/77 ويغطي الفترة من 15 آب/أغسطس 2022 إلى 14 آب/أغسطس 2023. وإضافة إلى حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا وغيرهم من الأقليات، يركز التقرير على التدهور المستمر للحالة السياسية والإنسانية والأمنية في ميانمار بعد استيلاء الجيش على السلطة في شباط/فبراير 2021، بما في ذلك فرض قيود إضافية على حقوق الإنسان وتدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية. وثمة حاجة ملحة لإيصال المساعدات الإنسانية بشكل آمن وكامل ودون عوائق إلى المجتمعات الضعيفة بما يتماشى مع المبادئ الدولية. وتفاقم هذا الإلحاق بسبب الدمار الذي سببه إعصار موكا في أيار/مايو 2023. ويسلط التقرير الضوء على استمرار القمع الوحشي الذي يمارسه الجيش. فقد قتل آلاف منذ شباط/فبراير 2021، من بينهم أطفال، مع ورود تقارير عن زيادة العنف الجنسي والجنساني الذي يرتكبه الجيش بينما يستمر تقلص الحيز المدني. ولا تزال الأزمة المتعددة الأوجه في ميانمار تسفر عن تداعيات إقليمية جسيمة، منها التشرد وانتشار الأنشطة غير المشروعة. ومنذ شباط/فبراير 2021، فر أكثر من 64 000 شخص وظلوا خارج ميانمار. وهناك أكثر من 1,6 مليون شخص مشردين داخلياً. وظل الروهينغيا نازحين داخليا وخارجيا، ومنهم ما يقرب من مليون من الروهينغيا في بنغلاديش. وبينما استمرت المعارضة السلمية للجيش، توسعت المقاومة المسلحة، مما فاقم الوضع المحفوف بالمخاطر أصلاً. ولم يتخذ الجيش أي إجراء جدي لمعالجة الأسباب الجذرية التي أدت إلى النزوح القسري للسكان الروهينغيا. وستواصل الأمم المتحدة إعلان تضامنها مع شعب ميانمار ودعم تطلعاته

* A/78/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

300823 250823 23-15137 (A)



الديمقراطية نحو مجتمع شامل للجميع وسلمي وعادل، وحماية جميع الطوائف، بما فيها الروهينغيا. وكجزء من هذا الجهد، ستسعى المنظمة إلى زيادة تعزيز التعاون مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا من أجل وقف تصاعد العنف والتوصل إلى حل سياسي مستدام على نحو يتماشى مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وقرار مجلس الأمن 2669 (2022).

أولا - مقدمة

- 1 - يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار الجمعية العامة 227/77 الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل بذل مساعيه الحميدة، ويتابع المناقشات بشأن ميانمار، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، وأن يعرض على ميانمار تزويدها بالمساعدة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة تقريراً بشأن جميع المسائل ذات الصلة المطروحة في القرار في دورتها الثامنة والسبعين. ويغطي هذا التقرير الفترة من 15 آب/أغسطس 2022 إلى 14 آب/أغسطس 2023.
- 2 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ازدادت الحالة السياسية والأمنية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان تدهوراً في ميانمار، وتفاقت الأحوال الاجتماعية والاقتصادية، مما أثر على الاستقرار الإقليمي، وخاصة من حيث زيادة الأنشطة غير المشروعة. واستمرت حدة النزاع المسلح والعنف، مما أدى إلى تشريد المجتمعات المحلية في جميع أنحاء ميانمار، وطلب العديد منها اللجوء عبر الحدود. وأدى الدمار الناجم عن إعصار موكا في أيار/مايو 2023 ومعوقات الوصول إلى تفاقم أوجه الضعف المتعددة في المناطق المتضررة من النزاع.
- 3 - ولا تزال ميانمار معرضة بشدة للكوارث الطبيعية، بما فيها الأعاصير والفيضانات ودرجات الحرارة القصوى والجفاف، مما يؤثر بشكل غير متناسب على الفئات الأشد ضعفاً. وأدى انهيار العديد من ضمانات سيادة القانون والضمانات التنظيمية منذ استيلاء الجيش على السلطة إلى الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية.
- 4 - وواصل الأمين العام ومبعوثه الخاصة إدانة جميع أشكال العنف وكررا النداءات الموجهة إلى الجيش لاحترام إرادة الشعب، والامتناع عن القمع، والعمل من أجل المصلحة العليا للسلام والاستقرار في ميانمار والمنطقة. وفي بيان صدر قبل 1 شباط/فبراير 2023، الذي يصادف مرور عامين على استيلاء الجيش على السلطة، أعرب الأمين العام عن تضامنه المستمر مع شعب ميانمار في دعم لتطلعاته الديمقراطية إلى مجتمع شامل للجميع وسلمي وعادل، وحماية جميع الطوائف، بما فيها الروهينغيا. ودعا إلى الإفراج عن جميع المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم الرئيس وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي.
- 5 - ودعا الأمين العام البلدان المجاورة والدول الأعضاء الأخرى إلى استخدام تأثيرها على القيادة العسكرية. ولفت الأمين العام انتباه العالم إلى ميانمار مع استمرار تكشف الأزمة المتعددة الأوجه، بسبل منها إدانته القوية للهجمات الجوية الواسعة النطاق التي يشنها العسكريون وإعراجه عن قلقه العميق إزاء القمع السياسي المستمر.
- 6 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2022، اتخذ مجلس الأمن القرار 2669 (2022)، الذي طالب فيه بوضع حد فوري لجميع أشكال العنف في جميع أنحاء البلد وحث على ضبط النفس ووقف تصعيد التوترات، مع الاقرار بالدور المركزي الذي تضطلع به رابطة دول جنوب شرق آسيا، بما في ذلك توافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي توصلت إليه بشأن ميانمار. وحث المجلس الجيش كذلك على الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين تعسفاً، بمن فيهم الرئيس وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي، وكرر دعوته إلى دعم المؤسسات والآليات الديمقراطية ومواصلة الحوار البناء والمصالحة، وفقاً لإرادة شعب ميانمار ومصالحه. وطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يقوم، بالتنسيق مع المبعوث الخاص لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، بتقديم تقارير شفوية إلى المجلس بحلول 15 آذار/مارس 2023. وعقد المجلس جلسة خاصة في 13 آذار/مارس 2023 واستمع إلى إحاطتين من وزيرة خارجية إندونيسيا، بصفتها ممثلة رئيس

رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومن المبعوثة الخاصة للأمين العام. واجتمع المجلس أيضا مرتين في مشاورات مغلقة للنظر في الحالة في ميانمار خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

7 - وواصلت محكمة العدل الدولية إجراءاتها في القضية المتعلقة بتطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها التي رفعتها غامبيا ضد ميانمار في عام 2019.

8 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2022، اتخذت الجمعية العامة، في دورتها السنوية، بتوافق الآراء القرار 227/77 بشأن حالة حقوق الإنسان لمسلمي الروهينغيا والأقليات الأخرى في ميانمار.

9 - وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2022 و 16 آذار/مارس 2023، قدمت المبعوثة الخاصة بإحاطتين إلى الجمعية العامة، ودعت إلى الوحدة الإقليمية والانساق الدولي دعما لعملية تقودها ميانمار لوضع حد للعنف والعودة إلى طريق الديمقراطية. وشددت المبعوثة الخاصة أيضا على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية من خلال جميع القنوات المتاحة وحماية المدنيين.

10 - وزارت المبعوثة الخاصة ميانمار في الفترة من 16 إلى 18 آب/أغسطس 2022 والتقت بالقائد العام للقوات المسلحة في ميانمار، وكبير الجنرالات مين أونغ هلاينغ، للضغط من أجل وصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق والتأكيد على أن التقدم يتوقف على وضع حد للعنف وعلى التحسينات الواضحة والهامة في حياة شعب ميانمار. وفي أعقاب إعدام الناشطاء المؤيدين للديمقراطية في أواخر تموز/يوليه 2022، الذي أدانته الأمين العام بشدة، حثت المبعوثة الخاصة كبير الجنرالات على فرض حظر على تنفيذ أحكام الإعدام. وكررت من جديد أيضا دعوة الأمين العام إلى إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين. وأكدت المبعوثة الخاصة كذلك مسؤولية ميانمار عن تهينة ظروف مواتية لعودة اللاجئين الطوعية والأمنة والكرامة والمستدامة. وسبق زيارتها إجراء مشاورات مع طائفة من أصحاب المصلحة، من بينهم حكومة الوحدة الوطنية والمنظمات العرقية المسلحة الرئيسية.

11 - وزارت المبعوثة الخاصة بنغلاديش في الفترة من 22 إلى 26 آب/أغسطس 2022 للتواصل مع اللاجئين في كوكس بازار، ولتسليط الضوء على ضرورة زيادة تقاسم المسؤولية، إلى جانب الإعراب عن التقدير لسخاء ذلك البلد المستمر. وفي 21 و 22 شباط/فبراير 2023، زارت المبعوثة الخاصة المملكة العربية السعودية لبحث التعاون المحتمل مع منظمة التعاون الإسلامي بشأن توفير فرص تعليمية للاجئين الروهينغيا. وزارت المبعوثة الخاصة أيضا إندونيسيا في الفترة من 4 إلى 6 نيسان/أبريل لتعزيز التعاون مع رئيس رابطة أمم جنوب شرق آسيا والمبعوث الخاص للرابطة المعني بميانمار. وزارت الصين والهند في الفترة من 1 إلى 3 أيار/مايو وفي 9 و 10 أيار/مايو، على التوالي، للدعوة إلى تعزيز الوحدة الإقليمية للاستجابة للأزمة في ميانمار.

12 - وحذر الأمين العام ومبعوثه الخاصة مرارا وتكرارا، من الإقدام على أي عملية انتخابية بدون إجراء حوار سياسي جامع حقيقي، وتوافر ظروف تتيح للمواطنين ممارسة حقوقهم السياسية بحرية دون خوف أو تهيب، لأن ذلك قد يؤدي إلى زيادة تقاوم العنف وعدم الاستقرار.

13 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أكد قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) الذين حضروا قمتي الرابطة الأربعين والحادية والأربعين ضرورة تنفيذ توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط "بكامله"، وطلبوا من وزراء خارجية الرابطة وضع "خطة تنفيذ تحدد مؤشرات ملموسة وعملية وقابلة للقياس بجدول زمني محدد". وفي الخطاب الذي وجهه الأمين العام إلى قادة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، كرر الإعراب

عن دعمه للرابطة التي تضطلع بدور حيوي في الإسهام في إيجاد حلول متعددة الأطراف للاستجابة للحالة السياسية والأمنية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في ميانمار.

14 - واجتمع قادة الرابطة مرة أخرى من 9 إلى 11 أيار/مايو 2023، وفي بيان صادر عن الرئيس، أكدوا مجدداً "موقفهم الموحد" بأن توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط الذي توصلت إليه الرابطة لا يزال "مرجعهم الرئيسي" في معالجة التطورات في ميانمار، وأيدوا تواصل الرئيس المستمر مع جميع أصحاب المصلحة في ميانمار لإيجاد حل سلمي ودائم. وفي بيان صدر عقب اجتماعهم في 11 و 12 تموز/يوليه 2023، حث وزراء خارجية الرابطة "جميع الأطراف المعنية على اتخاذ إجراءات ملموسة لوقف العنف العشوائي على الفور، والتدديد بأي تصعيد، وتهينة بيئة مواتية لتقديم المساعدات الإنسانية والحوار الوطني الشامل".

15 - وتلتزم الأمم المتحدة بالبقاء في ميانمار ومعالجة أوجه الضعف المتعددة الناشئة عن تصرفات الجيش منذ شباط/فبراير 2021. وازدادت الاحتياجات الإنسانية واحتياجات المجتمع من أجل الصمود زيادةً كبيرةً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بينما واجهت الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء التنفيذيين قيوداً ومخاطر أكبر في تقديم المساعدة. وعلى الرغم من هذه العوامل، واصلت الأمم المتحدة تقديم الدعم إلى شعب ميانمار، ووسعت نطاق الاستجابة، لتصل إلى 4,4 ملايين شخص في عام 2022، و 1,8 مليون شخص آخر في الأشهر الستة الأولى من عام 2023. وواصل مجلس إدارة الدولة الحد من إمكانية الوصول إلى السكان المتضررين في أجزاء كثيرة من البلد، بما في ذلك في أعقاب إعصار موكا، الذي تسبب في أضرار جسيمة في أنحاء كثيرة من ميانمار. وفي مايو/أيار، هاجم مهاجمون مجهولون قافلة تابعة لمركز تنسيق المساعدة الإنسانية لإدارة الكوارث التابع لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تتحرك تحت حراسة عسكرية، مما يبرز التحديات التي تواجه تقديم المساعدة في بيئة أمنية معقدة. ومنذ شباط/فبراير 2021، سن الجيش العديد من التدابير، من بينها تمديد حالة الطوارئ وفرض الأحكام العرفية في 47 بلدة حتى نهاية شباط/فبراير 2023، إلى جانب قطع الإنترنت في أكثر من 20 بلدة، مما أدى إلى تآكل الحيز المدني وتقييد ممارسة حقوق الإنسان، مثل الحق في حرية الرأي والتعبير وحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فرض استحداث قانون لتسجيل المنظمات خطوات إدارية جديدة ومرهقة لتسجيل وإعادة تسجيل منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الدولية، وفرض عقوبات جنائية صارمة على عدم الامتثال منها أحكام بالسجن.

16 - ويبدو من غير المرجح أن تجرى الانتخابات التي أطلقها مجلس إدارة الدولة هذا العام. وكان الجيش قد تعهد بإجراء انتخابات كجزء من خريطة الطريق المؤلفة من خمس نقاط، ولكن الجهود التي بذلها مجلس إدارة الدولة لإحكام السيطرة شملت تنقيحات لقانون الانتخابات أدت إلى حل بعض الأحزاب السياسية التي تحظى بأكبر قدر من الشعبية، ومنها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية التي أُطيح بها. واستمر تمديد حالة الطوارئ، والهجوم المستمر ضد المقاومة، بما في ذلك القصف الجوي المستمر على مناطق مأهولة بالمدنيين، في إثارة النزاع والعنف في جميع أنحاء البلد.

17 - وواصل مجلس إدارة الدولة تعامله مع المنظمات العرقية المسلحة المختارة الموقعة على اتفاق وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، ودعا قادتها إلى ما وصفه بمحادثات السلام في ني بي تاو. ورفضت منظمات عرقية مسلحة رئيسية المشاركة، ولا سيما تلك المنخرطة في نزاع قائم، ومنها عدد من المنظمات الموقعة على الاتفاق. واستبعد مجلس إدارة الدولة حركات رئيسية للمقاومة، منها حكومة الوحدة الوطنية، وكذلك المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية، واللجنة الممثلة للمجلس التشريعي (Pyidaungsu Hluttaw)،

مما أضعاف فرصة إجراء حوار حقيقي وشامل. ويواصل مجلس إدارة الدولة تصنيف حكومة الوحدة الوطنية، واللجنة الممثلة للمجلس التشريعي (Pyidaungsu Hluttaw)، وقوات الدفاع الشعبي بوصفها "منظمات إرهابية".

18 - ولا تزال الولايات ذات القوميات العرقية في المناطق الحدودية وكذلك مناطق وسط ميانمار، بما في ذلك ساغاينغ وماغواي، من بين أكثر المناطق تضررا من النزاع المسلح، مما يعكس المعارضة المستمرة لجيش ميانمار. وزادت قوات المقاومة، ومن بينها القوات التي أعلنت نفسها قوات الدفاع الشعبي في هذه المناطق، من تعاونها مع المنظمات العرقية المسلحة القائمة، وأصبحت بعض هذه القوات أكثر تطورا، مستخدمة تكنولوجيا جديدة، والوصول إلى أسواق الأسلحة الإقليمية. وتشن أيضا بعض جماعات المقاومة هجمات على أهداف تعتبرها موالية للجيش، حيث أن مجلس إدارة الدولة يواصل دعمها، ويقال إنه يعتمد بشكل متزايد على الميليشيات التي تعمل جنبا إلى جنب مع قوات الأمن. وتضم هذه الجماعات ميليشيا بيو ساو هتي، التي تضم قدامى المحاربين العسكريين وأنصارهم الناشطين في ساغاينغ وماغواي، وكذلك عدة ميليشيات أخرى قيل إنها مسؤولة عن عمليات قتل موجهة، وخاصة قتل المدنيين، في أماكن أخرى من البلد.

19 - وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها القوات المسلحة في ميانمار لتأكيد سيطرتها، استمر الدعم الشعبي للمقاومة، مما أثر أيضا على الحلفاء الرئيسيين، ومنهم قوات حرس الحدود. ففي حزيران/يونيه، انشق أفراد مسلحون من قوات حرس الحدود المتحالفة مع الجيش في ولاية كايا عن صفوفهم، وقاتلوا إلى جانب قوات المقاومة ضد أهداف عسكرية. ويعكس الانشقاق، الذي اعتبره البعض أول انشقاق كبير عن قوات حرس الحدود منذ استيلاء الجيش على السلطة، الضغوط المتنافسة التي يواجهها بعض حلفاء القوات المسلحة في ميانمار.

20 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر ورود تقارير موثوقة عن عمليات قصف جوي، وإحراق واسع النطاق للقرى، وعمليات قتل للمدنيين، وعنف جنسي وجنساني على أيدي القوات المسلحة لميانمار. ووردت أيضا تقارير عن لجوء جماعات المقاومة إلى استخدام العنف وارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ودعا الأمين العام جميع الأطراف إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس والكف عن أي شكل من أشكال العنف والتركيز على الحد من معاناة الشعب كشرط مسبق للسلام المستدام.

21 - وتجسيدا للتماسك الاجتماعي المتنامي في جميع الانتماءات الحزبية العرقية والسياسية، أعدت عدة منظمات عرقية مسلحة رئيسية وحكومة الوحدة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني عدة مقترحات تهدف إلى تعزيز الانساق السياسي المحلي والاستجابة للاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية المتزايدة للمجتمعات الأكثر ضعفا، بطرق منها العمل مع الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا والبلدان المجاورة.

22 - وقام، على سبيل المثال، أعضاء حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الاستشاري للوحدة الوطنية، ومن بينهم ممثلون عن الجماعات النسائية والفئات العمالية والمنظمات العرقية المسلحة، بتشكيل لجنة تنسيق مشتركة معنية بالمساعدة الإنسانية لتنسيق السياسات المتعلقة بإيصال المعونة إلى المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث الناجمة عن النشاط البشري والكوارث الطبيعية. وأجرت حكومة الوحدة الوطنية وعدة منظمات عرقية مسلحة رئيسية، من بينها جبهة شين الوطنية، واتحاد كارين الوطني، والحزب التقدمي الوطني الكاريني، تقييما إنسانيا مشتركا لأكثر المناطق ضعفا في ميانمار وتبادلته مع الجهات الفاعلة الدولية. وواصل هذا الفريق، إلى جانب منظمات المجتمع المدني الإنسانية، الترويج لمنندى للعمل الإنساني

الشامل للجميع تقوده ميانمار بهدف معالجة أوجه الضعف من خلال جميع القنوات، ومنها المنظمات ذات المصادقية التي تقودها جهات محلية.

23 - وفي ولاية راخين، حدث بعض التحسن التدريجي في حرية التنقل للروهينغيا بفضل تحسن العلاقات بين الطوائف في بعض المناطق. ومع ذلك، لم يُلاحظ بذل أي جهود واضحة من جانب الجيش لمعالجة القضايا الهيكلية التي تعوق السلام والازدهار في ولاية راخين والتي تؤثر بشكل غير متناسب على مجتمعات الروهينغيا.

24 - وظلت الوثائق المدنية ووثائق الجنسية غير متاحة للغالبية العظمى من الروهينغيا بسبب الإجراءات المعقدة والمطوّلة، وكذلك التكاليف الباهظة. ويظل طلب الجنسية مرهونا بامتلاك بطاقة التحقق الوطنية أو بطاقة الهوية للتحقق الوطني، المستمرة في تصنيف الروهينغيا على أنهم "بنغاليون". وظلت مجتمعات الروهينغيا تواجه تحديات كبيرة في تسجيل مواليد أطفالها، وتحديث قوائم الأسر المعيشية، مما يؤثر على حريتهم في التنقل وعلى وصولهم إلى الخدمات، والتحاقهم بالمدارس والحصول على الوثائق المدنية وغيرها من الوثائق الرئيسية، بما في ذلك ما يتعلق بالإسكان والأراضي والممتلكات.

25 - وتسبب إعصار موكا في أضرار جسيمة في ولاية راخين، وكان الروهينغيا المقيمون في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا من بين الأكثر تضررا. وأشارت تقديرات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن ما يقرب من 5,4 ملايين شخص كانوا في مسار الإعصار في راخين وشمال غرب ميانمار. واستجابة لذلك، أصدر الشركاء في المجال الإنساني نداء عاجلا لمساعدة 1,6 مليون شخص في المناطق المتضررة، من بينهم 1,1 مليون شخص مستهدفين بالفعل كجزء من خطة ميانمار للاستجابة الإنسانية لعام 2023. وستساعد خطة الاستجابة الإنسانية المشتركة مع النداء العاجل لعام 2023 ما عدده 5 ملايين شخص، وتستلزم 887 مليون دولار. وفي 14 آب/أغسطس 2023، بلغ التمويل المقدم إلى خطة الاستجابة المشتركة ما نسبته 25 في المائة فقط.

26 - وأدى تراجع مجلس إدارة الدولة عن الموافقة المبدئية على خطط الأمم المتحدة للتوزيع والنقل المتعلقة بالإعصار، والتعليق المؤقت لمنح تصاريح السفر إلى المنظمات الإنسانية في راخين إلى إعاقة الاستجابة الإنسانية، وتفاقم الظروف المعيشية المتردية أصلا للسكان المتضررين من الإعصار. وعلى الرغم من القيود، وصل العاملون في المجال الإنساني إلى ما يقرب من 607 000 شخص بالمساعدات الغذائية في راخين، وإلى أكثر من 274 000 شخص بدعم المأوى، بينما تم تقديم الدعم في مجالات أخرى، منها الرعاية الصحية والتغذية والتعافي في الأجلين القصير والطويل ودعم القدرة المجتمعية على الصمود. ودعا المنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية بالنيابة لميانمار مجلس إدارة الدولة إلى إعادة النظر على وجه السرعة في قراره بمنع الوصول.

27 - وفي 12 حزيران/يونيه 2023، أنهت نولين هيزر، المبعوثة الخاصة للأمين العام إلى ميانمار، مهمتها. ويعرب الأمين العام عن امتنانه للسيدة هيزر على جهودها الدؤوبة من أجل السلام وشعب ميانمار.

ثانيا - السياق والتطورات السياسية

ألف - الحالة على أرض الواقع

28 - بعد مرور أكثر من عامين على استيلاء الجيش على السلطة الذي أطاح بالحكومة المدنية المنتخبة في ميانمار، لا يزال مجلس إدارة الدولة يناضل من أجل تأكيد سيطرته وسط تفاقم حالة النزاع في جميع أنحاء البلد. وفي 1 شباط/فبراير، مدد مجلس الدفاع والأمن الوطني حالة الطوارئ مرة أخرى حتى 31 تموز/يوليه 2023، وهو ما يتجاوز فترة السنتين المنصوص عليها في دستور عام 2008، متعللاً بالظروف الاستثنائية. وفي 1 آب/أغسطس، مُدِّدَت حالة الطوارئ مرة أخرى لمدة ستة أشهر.

29 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعلن مجلس إدارة الدولة توسيع نطاق الأحكام العرفية أيضا لتشمل 8 ولايات ومناطق إضافية من أصل 15 ولاية شهدت زيادة ملحوظة في الاعتقالات والدوريات والتحركات العسكرية وعمليات التفتيش، فضلا عن فرض قيود إضافية على الحركة واحتدام القتال بوجه عام.

30 - وفي الوقت نفسه، ظل الرئيس وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي محتجزين تعسفا، وأدينوا وحكم عليهما بالسجن لمدد طويلة (12 و 33 عاما على التوالي) بتهمة مختلفة ينظر إليها على نطاق واسع على أنها مدفوعة ببواعث سياسية. وأعرب العديد من الأشخاص في ميانمار عن دعمهم المستمر لمستشارة الدولة المحتجزة في عيد ميلادها الثامن والسبعين. وحثت الجمعية العامة ومجلس الأمن النظام العسكري على الإفراج الفوري عن جميع السجناء المحتجزين تعسفا، بمن فيهم الرئيس وين مينت ومستشارة الدولة أونغ سان سو تشي. وفي 24 تموز/يوليه، أُفيد بأن مستشارة الدولة نقلت من السجن إلى مبنى حكومي في ني بي تاو. وفي 1 آب/أغسطس، خُفِّفَت الأحكام الصادرة بحق الرئيس ومستشارة الدولة (بمقدار سنتين وست سنوات على التوالي).

31 - وفي خطابه بمناسبة العام الجديد، ذكر القوائم بأعمال رئيس حكومة الوحدة الوطنية أن عام 2023 كان عاما مهما في الكفاح ضد الجيش، وحث المنظمات العرقية المسلحة و"القوى الثورية" والشعب على مواصلة "الثورة". وشدد المجلس الاستشاري للوحدة الوطنية، الذي يضم ممثلين عن طائفة من جماعات المعارضة ويُعد أحد أكثر الهيئات شمولا في ميانمار، على أهمية إلحاق الهزيمة بالجيش وإنشاء اتحاد ديمقراطي اتحادي يضمن حقوق القوميات العرقية والمساواة وتقرير المصير لولايات الأمة. وتسعى اللجنة الممثلة للمجلس التشريعي (Pyidaungsu Hluttaw)، والتي تضم 20 برلمانيا من مختلف الأحزاب السياسية المنتخبة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020، إلى القيام بواجبات الهيئة التشريعية المنحلة في ميانمار.

32 - وظلت جميع الولايات والمناطق في جميع أنحاء البلد متأثرة بالاشتباكات المسلحة التي شاركت فيها القوات المسلحة لميانمار والمنظمات العرقية المسلحة وقوات المقاومة، بما في ذلك قوات الدفاع الشعبي.

33 - وواصلت الجهات الفاعلة في النزاع، ولا سيما القوات المسلحة في ميانمار، استخدام أساليب تهدف إلى بث الخوف ليس فقط بين المقاتلين الأعداء، بل أيضا بين السكان المدنيين في المناطق المتأثرة بالنزاع وحولها. وتشكل التقارير التي تفيد بقطع الرؤوس وتقطيع الأوصال التي يزعم أن القوات المسلحة لميانمار ارتكبتها، ومعظمها في منطقة ساغاينغ، جزءا من هذا الاتجاه. وزاد أيضا عدد عمليات القتل الجماعي، التي قتل فيها 10 أشخاص أو أكثر، بشكل كبير، وفقا لمعهد الاستراتيجية والسياسة في ميانمار. وأبلغ عن وقوع ما لا يقل عن 19 حادثة من هذا القبيل بين 1 شباط/فبراير 2021 ونهاية حزيران/يونيه 2023، مع وقوع

ما لا يقل عن 13 حادثة من هذا القبيل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفقا لرابطة مساعدة السجناء السياسيين، قُتل 927 3 شخصا على أيدي الجيش والميليشيات التابعة له، واعتُقل 257 24 شخصا وحكم على 148 شخصا بالإعدام من قبل محاكم لا تحترم حقوق المحاكمة العادلة.

34 - وأصدر مجلس إدارة الدولة عفوا عن عدة آلاف من السجناء خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك ما ورد في إعلان 3 أيار/مايو عن الإفراج عن 153 2 محتجزا يقضون أحكاما بالسجن بموجب المادة 505 (أ) من قانون العقوبات، التي تجرم معارضة الجيش، والذين أطلق سراحهم بمناسبة مهرجان بوذي. وجاء الإفراج عن السجناء، وهو أمر شائع في أيام العطلات الكبرى، في الوقت الذي استمر فيه مجلس إدارة الدولة في احتجاز القادة السياسيين وغيرهم من المدنيين، وتقييد الوصول إلى أولئك المعتقلين، بما في ذلك من جانب أقارب السجناء ومحاميهم. وهناك تقارير موثوقة تقيد بأن المحتجزين يتعرضون أيضا للضرب ويُجبرون على القيام بأعمال شاقة وعقوبات أخرى، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. وخلال زيارتها إلى ني بي تاو، أبرزت المبعوثة الخاصة نداء الأمين العام بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين، ولا سيما الأطفال.

35 - وأسفر استمرار الغارات الجوية وعمليات القصف التي تشنها القوات المسلحة في ميانمار عن وقوع العديد من الإصابات في صفوف المدنيين. وأشارت تقديرات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان إلى أن "الجيش زاد، بوجه عام، من الضربات الجوية ضد المواقع المدنية بنسبة 141 في المائة في السنة الثانية من استيلاء الجيش على السلطة. وزاد قصفه المدفعي للمجتمعات المحلية، بما في ذلك المستشفيات والمدارس وأماكن العبادة، بأكثر من 100 في المائة"⁽¹⁾. وفي 11 نيسان/أبريل 2023، أفادت التقارير بأن الغارات الجوية على قرية بازغي ببلدية كانبالو في منطقة ساغاينغ قتلت الكثير من الأشخاص (معظمهم من المدنيين، من بينهم عشرات الأطفال)، فيما يعد أعلى عدد من القتلى في حادث واحد منذ 1 شباط/فبراير 2021. وأدى استيلاء الجيش على السلطة إلى نزوح أكثر من 1,6 مليون شخص داخليا، ليصل إلى ما مجموعه إلى أكثر من 1,9 مليون نازح داخليا في ميانمار.

36 - وبالإضافة إلى الغارات الجوية، استمرت هجمات الحرق العمد في الازدياد. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، أُحرق أكثر من 82 000 مبنى مدني، منها منازل وعيادات ومدارس وأماكن عبادة، على مدى العامين الماضيين، معظمها في منطقة ساغاينغ، مع زيادة كبيرة بين منتصف عام 2022 ومنتصف عام 2023 مقارنة بفترة الأشهر الاثني عشر السابقة.

37 - وشهدت ولاية راخين تجددًا في الاشتباكات العنيفة بين القوات المسلحة في ميانمار وجيش أركان في النصف الثاني من عام 2022، بوقوع حوادث إطلاق قذائف هاون عبر الحدود وانتهاكات للمجال الجوي في بنغلاديش. وتوقف القتال في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بعد التوصل إلى اتفاق غير رسمي بين الطرفين لإتاحة المجال لتقديم المساعدة الإنسانية للسكان المتضررين. ومنذ ذلك الحين، واصل كلا الطرفين ممارسة سيطرة إدارية على الأراضي، مع خضوع المجتمعات المحلية لأنظمة حكم موازية.

38 - وأبقت حالة الطوارئ المتجددة على سيطرة مجلس إدارة الدولة، على الأقل في أجزاء من البلد وعلى جزء كبير من الإدارة العامة على مستوى الاتحاد، وذلك في مواجهة المطالبات المتنافسة بشأن السلطة

(1) معلومات شفوية محدّثة قدمها فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثانية والخمسين، 6 آذار/مارس 2023.

وخدمات الإدارة العامة من جانب المنظمات العرقية المسلحة، وحكومة الوحدة الوطنية، واللجنة الممثلة للمجلس التشريعي (Pyidaungsu Hluttaw)، والمجلس الاستشاري للوحدة الوطنية.

39 - وأشار مجلس إدارة الدولة إلى أنه سيمضي قدما في تنظيم الانتخابات بما يتماشى مع دستور عام 2008، حيث أكد القائد العام للقوات المسلحة في ميانمار في شباط/فبراير 2023 أن "الانتخابات الديمقراطية الحرة والنزيهة متعددة الأحزاب" لا تزال أساسية لخريطة الطريق المؤلفة من خمس نقاط للجيش، حتى وإن كان تمديد حالة الطوارئ قد تسبب فعليا في تأخير الانتخابات.

40 - وبينما لم يُعلن عن موعد للعملية الانتخابية، فإن الضوابط التنظيمية الجديدة المتعلقة بالأحزاب السياسية (ما يسمى بقانون تسجيل الأحزاب السياسية) أدت إلى حل 40 حزبا سياسيا بواسطة لجنة انتخابات الاتحاد التي عينها الجيش في أواخر آذار/مارس. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحزاب فازت مجتمعة بـ 421 مقعدا (تمثل 88,45 في المائة من مجموع المقاعد المكونة للغرفتين التشريعتين) في المجلس التشريعي (Pyidaungsu Hluttaw) في الانتخابات العامة لعام 2020. وكان أكبر حزبين متأثرين هما عصابة شان الوطنية من أجل الديمقراطية والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، اللتان فازتا خلال انتخابات عام 2020 بما يقرب من 900 مقعد على مستوى الاتحاد والولايات/المناطق، أو حوالي 80 في المائة من المناصب المنتخبة.

41 - وبالمثل، استمرت الضوابط التنظيمية الأخرى التي سنتها السلطات العسكرية في حرمان الكثير من السكان من حقوقهم، وفرض المزيد من القيود على الحيز المدني، بما في ذلك على الإنترنت من خلال فرض قيود إضافية على وسائل التواصل الاجتماعي وفرض مسؤولية جنائية على استخدام الشبكات الخصوصية الافتراضية.

42 - وكان لتدهور السلامة والأمن، فضلا عن الحالة الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في ميانمار، أثر مدمر بشكل خاص على النساء والفتيات. ولا يزال الافتقار إلى فرص العمل وانعدام الأمن يهددان من يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع، ويعرضان النساء والفتيات للتجار بالبشر، وكذلك للاعتقال والاحتجاز التعسفيين، مما يضاعف من التهديدات التي يتعرض لها أمنهن البدني. وازداد العنف ضد المرأة بمقدار سبعة أضعاف منذ بداية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)⁽²⁾. ويمثل احتجاج المدافعات عن حقوق الإنسان، وسوء المعاملة أثناء الاحتجاز، وزيادة العنف المجتمعي الجنساني، بما في ذلك في الفضاء الإلكتروني، تهديدات إضافية لأمن المرأة.

43 - والنساء والفتيات المقيمات في مخيمات الأشخاص المشردين داخليا والمناطق المتأثرة بالنزاع عرضة بشكل خاص للزواج القسري والحمل القسري والاستغلال الجنسي والاحتجاز والعمل الجبري. ويُعتقد أن حوادث العنف الجنسي ضد الفتيات والفتيان قد ازدادت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. بيد أن التحقق من الحالات والتقييم الفعال للاتجاهات على أرض الواقع قد أعاقهما الخوف من الانتقام في أعقاب استيلاء الجيش على السلطة، مما ضاعف من الخوف من الوصم والعار داخل المجتمعات المحلية، فضلا عن محدودية الخدمات الاجتماعية وآليات سيادة القانون وهياكل دعم الضحايا.

(2) انظر <https://myanmar.actionaid.org/publications/2020/reporting-myanmars-covid-19-first-wave-and-its-impact-civic-and-political-space>

44 - وظل وضع نساء الروهينغيا دون تغيير إلى حد كبير. ولا يزال العنف الجنسي يستخدم كأداة للقمع والسيطرة، مع عدم قدرة النساء والفتيات على الحصول على الحماية والمساعدة الفعالتين. واستمر الإبلاغ عن حوادث العنف الجنسي على مدى الأشهر الـ 12 الماضية، وكان أبرزها حالة تتعلق بمشرف في فريق إدارة المخيم في مخيم للنازحين داخليا يقع في بلدة سيتوي بولاية راخين، اتهم بالاغتصاب المزعوم والتحرش الجنسي بأكثر من 40 امرأة وفتاة من الروهينغيا على مدى 10 سنوات بين عامي 2012 و 2022. ولا تزال القيود المفروضة على التنقل والتمييز المنهجي وممارسات الابتزاز تعوق حرية التنقل وحصول النساء والفتيات على الخدمات، ولا سيما الخدمات الصحية، التي تثير القلق بشكل خاص بالنسبة لضحايا العنف الجنسي وأولئك الذين يحتاجون إلى رعاية إنجابية عاجلة.

45 - ومع تدهور الوضع الإنساني في البلد، يسرت منظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء إيصال المساعدات الإنسانية في مجتمعاتهن المحلية. وتتمتع هذه المنظمات المحلية بإمكانية وصول ومعرفة فريديتين، مما يتيح إيصال المساعدات الإنسانية، إلى مناطق من أصعب المناطق التي يتعذر الوصول إليها، وكذلك من خلال المساعدة عبر الحدود.

46 - وفي عام 2022، زادت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال بنسبة 147 في المائة، حيث تحققت الأمم المتحدة من صحة 1 226 انتهاكا جسيما ضد 939 طفلا (601 فتى و 225 فتاة و 113 شخصا مجهول نوع الجنس) خلال العام، بالإضافة إلى انتهاكات ضد 39 طفلا وقعت في السنوات السابقة وتم التحقق من صحتها في عام 2022، وكانت فرص التعليم والرعاية الصحية محدودة بسبب الهجمات على المدارس والمرافق الصحية. ويشكل ارتفاع عدد الأطفال غير المصحوبين في ولاية راخين بعد إعصار موكا مصدر قلق كبير. وفي حين زادت حالات اختطاف الأطفال بشكل كبير، انخفضت الحالات المتحقق منها لتجنيد الأطفال واستخدامهم، والتي كثيرا ما لا يُبلغ عنها بصورة كافية، بنسبة 4 في المائة. وكانت قوات الأمن مسؤولة عن 72 في المائة من تلك الحوادث.

47 - وتعرض الأطفال للاعتقال والاحتجاز التعسفيين لأسباب سياسية، ولانعدام الوثائق، والهجرة غير النظامية، وللضغط على أفراد أسرهم. وعملت فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح مع أطراف النزاع، ومنهم القوات المسلحة لميانمار، للتصدي للانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال.

48 - وأدى العنف والنزوح إلى تعطيل فرص التعلم الآمنة للأطفال، لا سيما في منطقة ساغاينغ. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 2022، لم يتيسر لأكثر من 3,7 ملايين طفل سوى إمكانية محدودة للتعلم، أو لم يتح لهم ذلك على الإطلاق.

49 - وبرز الشباب كقادة رئيسيين في حركات المقاومة منذ استيلاء الجيش على السلطة. وهذا يعني أيضا أن الهياكل التنظيمية أو التجمعات التي يقودها الشباب أو يشاركون فيها هي أهداف للتحقيق من قبل مجلس إدارة الدولة، فضلا عن تعرضهم للاعتقال والاعتداء. وأجبر الشباب، بمن فيهم المثلثون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية وأحرار الهوية الجنسية وحاملو صفات الجنسين وعديمو الرغبة الجنسية وشباب الأقليات الإثنية، على العمل تحت الأرض، مما حد من وصولهم إلى التمويل والشراكات القائمة. وعلاوة على ذلك، كان لانهيار الاقتصاد، وانعدام الثقة في نظام التعليم العام، وعدم الوصول إلى تنمية المهارات أثر سلبي مباشر على الفرص المتاحة للشباب وصحتهم العقلية ورفاههم النفسي والاجتماعي.

50 - ويتعرض الشباب بشكل متزايد للاستغلال، بما في ذلك التجنيد القسري في الجيش أو الجماعات المسلحة. فعلى سبيل المثال، لاحظ صندوق الأمم المتحدة للسكان وشركاؤه صعوبات متزايدة في الحصول على فرص التعليم والتعلم الجيدين، وشعور معظم الشباب في ميانمار بالقلق إزاء قدرتهم على كسب لقمة العيش، وهو ما يؤدي إلى زيادة اهتمام الشباب بالانتقال إلى بلد آخر بحثا عن عمل. ويشكل الأمن أيضا مثار قلق بالغ بين الشباب، الذين يشعرون بعدم الأمان في المنزل أو المدرسة أو العمل، وفي مجتمعهم.

باء - حقوق الإنسان

الحريات الأساسية وقمع الحركات الديمقراطية

51 - لا تزال الظروف التي يواجهها أفراد طائفة الروهينغيا مزرية، حيث لا يزالون يواجهون تمييزا واسع النطاق ومنهجيا في جميع جوانب الحياة. ففي ولاية راخين، وبينما لا يزال الوضع هشا، ترددت بعض التقارير عن تحسين تدريجي في العلاقات بين الطوائف والاندماج الاقتصادي والاجتماعي لشعب الروهينغيا، مثل تمكنهم من زيارة بعض المدن دون التعرض للترهيب والمضايقة، وزيادة التفاعلات بين الطوائف في مختلف المناسبات الاجتماعية والدينية، وزيادة التعبيرات المنضبطة على وسائل التواصل الاجتماعي حول القضايا المتعلقة بشعب الروهينغيا. وفي أيلول/سبتمبر 2022، سُمح لطلاب الروهينغيا بالعودة إلى جامعة سيتوي لأول مرة منذ 10 سنوات، ولكن فقط لدراسة مواد معينة. ومع ذلك، تعين على الطلاب الالتزام بقبول بطاقات التحقق الوطنية، وهي أداة رفضها أفراد الطائفة ككل، مما أجبرهم فعليا على الاختيار بين حقهم في التعليم والمواطنة.

52 - وأدت وسائل الإعلام المستقلة والليقة دورا حاسما في عملية التحول الديمقراطي السابقة في ميانمار، مما ساعد على تنوير الرأي العام ومساءلة القادة. وألغى الجيش تراخيص ما لا يقل عن 14 منفا صحفيا مستقلا وتسعة من دور النشر والطباعة، مما زاد من تقييد الحيز المدني وحرية الرأي والتعبير. وأفادت مصادر موثوقة باعتقال 194 صحفيا، بينهم 29 امرأة، منذ شباط/فبراير 2021؛ ولا يزال 56 من هؤلاء، بمن فيهم 6 نساء، رهن الاحتجاز، مع ورود تقارير عن تعرضهم لاعتداءات بدنية ونفسية أثناء الاستجواب. ولجأ العديد من العاملين في وسائل الإعلام إلى العمل السري أو في الخارج، مما أثر سلبا على التقارير المستقلة من داخل ميانمار.

53 - واستمر الناس في المدن والقرى على السواء في إبداء معارضتهم، بسبل منها الإضرابات الصامتة في جميع أنحاء البلد، مما يوضح حدود العنف كوسيلة لتأكيد السيطرة. وتعرض المنظمون والمتظاهرون بشكل روتيني للتهديد والاعتقال بسبب نشاطهم. وبالمثل، تعرض النقابيون والعمال والنشطاء العماليون للعقاب والمضايقة بسبب الاحتجاج، مما دفع مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في آذار/مارس 2022 إلى إنشاء لجنة تحقيق بشأن انتهاكات الحق في حرية تكوين الجمعيات. ومن المتوقع أن يُقدّم التقرير الثاني للجنة في أواخر عام 2023.

54 - ولا يزال القرويون وصغار المزارعين، بمن فيهم النساء والنازحون، ولا سيما في مناطق الأقليات العرقية، يعانون من عواقب الانتهاكات الخطيرة لحقوق السكن وحياة الأراضي والممتلكات. واستمرت التحديات التي سبقت استيلاء الجيش على السلطة فيما يتعلق بالسكن والأراضي وحماية حقوق ملكيتها، بينما أدت التهديدات الجديدة إلى تفاقم الحالة إلى حد كبير، مما أدى إلى انخفاض عام في ضمان حياة الأراضي.

55 - وتضم التهديدات الإضافية لحقوق السكن وحيازة الأراضي والممتلكات، في الولايات ذات القوميات العرقية، التشريد القسري، وزيادة الاستيلاء على الأراضي، ومصادرة الممتلكات أو تدميرها بشكل عقابي يستهدف المعارضين السياسيين، والتدمير المتعمد للممتلكات السكنية، وزيادة القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني التي تقدم المساعدة القانونية للمشردين وغيرهم من الفئات الضعيفة.

المساءلة

56 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شدد الأمين العام على ضرورة محاسبة مرتكبي جميع الجرائم الدولية المرتكبة في ميانمار، وعلى أن تحقيق العدالة للضحايا من شأنه أن يسهم في تحقيق مستقبل سياسي مستدام وشامل من أجل البلد وشعبه.

57 - ولا تزال ثقافة الإفلات من العقاب مستمرة بلا هوادة في ميانمار. واستمر الجيش في الحفاظ على سيطرته الفعالة على العمليات القضائية، والتحايل على الإجراءات القانونية وحماية جنوده من التداعيات القانونية للأعمال الإجرامية. ووردت تقارير تفيد بأن بعض قوات الدفاع الشعبي قد ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان ولم تلتزم بمدونة قواعد السلوك لحكومة الوحدة الوطنية، وأن الجناة لم يُقدّموا بعد إلى العدالة. وأنشأت حكومة الوحدة الوطنية محاكم بلدية في المناطق التي تسيطر عليها، وإن كان لا يوجد دليل ملموس على أن أعضاء الجماعات المسلحة قد خضعوا للمساءلة عن الجرائم التي ارتكبوها. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن جميع الأطراف متورطة في ارتكاب العنف الجنسي، بما فيها ميليشيا بيو سو هتي التابعة للجيش والمنظمات العرقية المسلحة.

58 - وفي 29 آذار/مارس 2022، وبموجب مبدأ الولاية القضائية العالمية، قدم مشروع المساءلة في ميانمار شكوى تتعلق بالجرائم التي ارتكبتها الجيش بعد الاستيلاء على السلطة إلى محكمة تركية. وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن المحكمة التركية قد أعلنت بعد ما إذا كانت ستقبل الشكوى. وبالمثل، في 20 كانون الثاني/يناير 2023، قدم 16 من مقدمي الطلبات من ميانمار بدعم من منظمة تحصيل الحقوق غير الحكومية (Fortify Rights) شكوى جنائية إلى المدعي العام الاتحادي لألمانيا ضد كبار المسؤولين العسكريين وغيرهم. ولم يُتخذ بعد قرار بشأن قبول الشكوى وممارسة الاختصاص.

59 - وتواصل آلية التحقيق المستقلة لميانمار جمع الأدلة وتحليلها وإعداد ملفات القضايا لتيسير إقامة العدل في المحاكم والهيئات القضائية الوطنية والدولية. وحتى الآن، تعاملت الآلية مع أكثر من 700 شريك ومصدر وجمعت وعالجت ملايين من المواد الإعلامية، بما في ذلك أكثر من 200 إفادة من إفادات الشهود ومذكرات التحري. وفيما يتعلق بالجرائم المرتكبة ضد الروهينغا، أعدت الآلية أكثر من 100 مجموعة أدلة ووثائق تحليلية متاحة للتبادل، بما في ذلك للتحقيقات أو الإجراءات الجارية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الروهينغا في ميانمار في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية ومكتب المدعي العام الاتحادي في الأرجنتين بموجب الولاية القضائية العالمية.

جيم - المجتمعات المحلية الضعيفة، والآثار الوطنية والإقليمية للأزمة السياسية

المشردون داخليا

60 - حتى 14 آب/أغسطس 2023، ظل أكثر من 1,9 مليون شخص مشردين داخليا ومتأثرين بالنزاع، حيث فر أكثر من 1,6 مليون شخص من منازلهم منذ استيلاء الجيش على السلطة، ولا يزال أكثر من

328 000 شخص في حالات تشرد ممتدة من نزاعات أخرى قبل عام 2021. ومن بين هؤلاء، نزح أكثر من مليون شخص في شمال غرب ميانمار (منطقتا ساغاينغ وماغواي وولاية تشين). وحدثت أيضا عمليات تشريد كبيرة في الشمال (ولايتا كاشين وشان) والجنوب الشرقي (ولايات كاين وكياه ومون ومنطقتا باغو وتاينثاري).

61 - وعلاوة على ذلك، أدى التوسع العملياتي للجيش، وتزايد مستويات وحشية قوات الأمن، إلى نزوح ثانوي، بدون آفاق في المستقبل المنظور للعودة المستدامة، في معظم أجزاء ميانمار. وأصدر مجلس إدارة الدولة تعليمات أيضا بالإغلاق السابق لأوانه لمخيمات ومواقع المشردين داخليا التي كانت موجودة قبل عام 2021 في ولايات كاشين وشان وراخين، بدون تقديم دعم للوصول إلى الخدمات وسبل العيش، وضمان الحماية من انتهاكات الحقوق الأساسية. وفي حين أن تطبيق التعليمات بإغلاق هذه المواقع لم يكن منتظما، فإن عدم وجود حلول دائمة لمجتمعات المشردين يمكن أن يزيد من أوجه الضعف بين المشردين داخليا الذين ليس لديهم أماكن صالحة للعودة أو الانتقال. وبالنسبة للمشردين داخليا في جميع أنحاء البلد، لا تزال مخاطر الحماية جسيمة، مع تزايد حوادث الإصابات الناجمة عن الذخائر غير المنفجرة؛ والتقارير المنتظمة عن الاعتقال والاحتجاز التسفيين؛ وحوادث التجنيد القسري والسخرة واستخدام الدروع البشرية؛ والحرائق العمد على نطاق واسع، وكذلك زيادة مخاطر العنف المنزلي والعنف الجنساني، والاتجار بالبشر، والاستغلال وسوء المعاملة، على خلفية من تزايد الخروج عن القانون ومحدودية وسائل الوصول إلى نظم العدالة الرسمية.

62 - وظل الوصول إلى السكان المشردين والمناطق المتضررة من النزاع يواجه صعوبات شديدة تحول دونه بسبب استمرار العنف والقيود التي يفرضها الجيش وأطراف النزاع الأخرى. وأصبحت مجتمعات المشردين داخليا في عزلة متزايدة بسبب نقص السلع والخدمات الأساسية، وحواجز الطرق، والقيود المفروضة على الحركة وحظر التجول، وقطع الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية.

63 - وبالتوازي مع ذلك، ظل 630 000 من الروهينغيا (من بينهم 156 000 مشرد منذ عام 2012) في جميع أنحاء ولاية راخين يعانون من التمييز الهيكلي والتهميش والابتزاز وانتهاكات حقوق الإنسان. وتفاقم وضعهم المزري بسبب إعصار موكا، الذي تسبب في هبوب عاصفة في مخيمات المشردين داخليا الروهينغيا الواقعة على طول الساحل. وبينما أثر الإعصار على جميع المجتمعات، تشير التقارير الأولية إلى أن الروهينغيا الأقرب إلى خط الماء عانوا أثرا غير متناسب بسبب التمييز الهيكلي، والتهميش الجغرافي، وانعدام الثقة، ونقص وسائل النقل، وعدم كفاية ملاجئ الأعاصير ومحدودية وضوح المخاطر.

العودة الطوعية والأمن والكريمة والمستدامة للاجئين إلى الوطن

64 - لا يزال أكثر من مليون لاجئ من الروهينغيا موجودين في بنغلاديش والمنطقة، ومعظمهم يرغب في العودة إلى ميانمار ما إن تنتهي الظروف المواتية لعودتهم الآمنة والطوعية والمستدامة والكريمة.

65 - والوضع في كوكس بازار لا يمكن تحمله بالنسبة للاجئين وحكومة بنغلاديش والمجتمعات المضيفة على خلفية تضائل الدعم الدولي. وبذل كبار مسؤولي الأمم المتحدة محاولات متكررة لتركيز الاهتمام الدولي على محنة شعب الروهينغيا، من خلال أمور منها الزيارات الميدانية والدعوة المستمرة من قبل مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والمبعوثة الخاصة، والمقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان. ومع ذلك، تم تمويل خطة الاستجابة المشتركة لبنغلاديش في عام 2022 بنسبة 63,4 في المائة (انخفاضا من 72 في المائة في العام السابق) وتم تمويل

خطة الاستجابة المشتركة في عام 2023 بنسبة 30 في المائة فقط. وأجبر التمويل غير الكافي برنامج الأغذية العالمي على تخفيض حصص الإعاشة مرتين هذا العام، من 12 دولاراً إلى 8 دولارات للفرد في الشهر.

66 - وفي مواجهة هذه الظروف الصعبة، أحرزت الاستعدادات التي تقوم بها حكومة بنغلاديش ومجلس إدارة الدولة لتنفيذ المشروع التجريبي المتعلق بعودة اللاجئين تقدماً بتيسير من حكومة الصين. وبالإضافة إلى العديد من المناقشات الثنائية والثلاثية حول العودة، أجرى مجلس إدارة الدولة عملية تحقق للاجئين من أجل المشروع التجريبي في كوكس بازار، ونظم زيارة "لمعاينة الوضع" لمجموعة صغيرة من اللاجئين الروهينغا إلى شمال راخين، وأجرى زيارة "للقدوم والشرح" لمسؤولي مجلس إدارة الدولة لإطلاع اللاجئين على عملية العودة.

67 - وعلى الرغم من هذه الجهود، أعرب اللاجئون عن رأي مفاده أنه لم تتم معالجة العوامل الحاسمة لتمكينهم من العودة الآمنة والكريمة. وتضم هذه العوامل حقوق المواطنة، والحق في العودة إلى أماكنهم الأصلية، وضمانات السلامة والحماية عند العودة. وأعرب أيضاً المكلفون بولايات في الأمم المتحدة عن قلقهم من أن الظروف الراهنة ليست مواتية للعودة الآمنة والكريمة والمستدامة للاجئين الروهينغا. وشددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كذلك على أن لكل لاجئ الحق في العودة إلى وطنه على أساس قرار مستتير وطوعي تماماً، ولكن لا ينبغي إجبار أي لاجئ على القيام بذلك.

68 - ومن أجل تهيئة ظروف مواتية لعودة كريمة ومستدامة للاجئين الروهينغا، يجب معالجة القضايا الهيكلية المتعلقة بالمواطنة والحقوق والحريات الأساسية، ومنها المساواة أمام القانون، بما يتماشى مع توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين⁽³⁾، على النحو الذي كررته الجمعية العامة في الفقرة 14 من قرارها 227/77.

69 - وفي محاولة لتهيئة الظروف المواتية للعودة المستدامة للمشردين داخليا ولللاجئين على السواء، بسبل منها تعزيز التماسك الاجتماعي، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفيذ مشاريع سريعة الأثر في شمال راخين. وحتى الآن، نفذت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 81 مشروعاً سريع الأثر هناك، ونفذت المفوضية 22 مشروعاً مجتمعياً آخر في وسط راخين، بتركيز على بناء وإعادة تأهيل البنية التحتية المجتمعية، وإمدادات المياه، وتوليد الدخل، والتعاضد السلمي، ودعم الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، والبيئة.

التداعيات الإقليمية

70 - حث الأمين العام بلدان المنطقة على إبقاء الحدود مفتوحة وتوفير الحماية والمساعدة للاجئين من ميانمار. ولا ينبغي إرغام أي لاجئ على العودة إلى دائرة الخطر.

71 - وتشير تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى أن 3 545 شخصاً من الروهينغا، حوالي 20 في المائة منهم من الأطفال، سافروا أو حاولوا السفر عن طريق البحر من بنغلاديش وميانمار في عام 2022، وهو أكثر من ثلاثة أضعاف العدد الكلي لمن حاولوا القيام برحلات بحرية في عام 2021. وتوفي أو فقد ما لا يقل عن 348 شخصاً خلال الرحلات البحرية في عام 2022. وفي عام 2023، شرع 1 665 شخصاً إضافياً في رحلات بحرية، حيث تم الإبلاغ عن وفاة أو فقدان 79 شخصاً. وتواصل

(3) انظر www.kofiannanfoundation.org/app/uploads/2017/08/FinalReport_Eng.pdf.

مفوضية شؤون اللاجئين العمل مع المنصات الإقليمية مثل عملية بالي بشأن تهريب الناس والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للحدود الوطنية وذلك لتسليط الضوء على أهمية وجود آلية منصفة ويمكن التنبؤ بها لإنزال اللاجئين المنكوبين في البحر. وتدافع المفوضية أيضا عن أهمية آليات الدخول المراعية للحماية للأشخاص الضعفاء الذين يصلون عن طريق البحر، وكثير منهم تم تهريبهم أو وقعوا ضحايا للاتجار. وتماشيا مع الجهود الرامية إلى تعزيز التنسيق والاستجابة الإقليمية للتحركات البحرية، تم تفعيل آلية التشاور الثانية لعملية بالي في 17 و 18 نيسان/أبريل 2023.

72 - ومنذ 1 شباط/فبراير 2021، كان هناك ما يقدر بنحو 108 000 تحرك للاجئين في جميع أنحاء المنطقة، ظل منهم 55 297 في الهند و 9 983 في تايلند في 31 تموز/يوليه. هذا بالإضافة إلى أكثر من 90 000 لاجئ تستضيفهم تايلند منذ عقود على طول حدودها مع ميانمار. وأفادت مفوضية شؤون اللاجئين أيضا بأن عشرات الآلاف قد نزحوا على طول الحدود بين تايلند وميانمار، حيث لا تتمتع الجهات الفاعلة الإنسانية إلا بإمكانية محدودة على الوصول أو القدرة على الاستجابة. وأعادت حكومة ماليزيا قسرا مئات من مواطني ميانمار في عام 2022 وأوائل عام 2023، بمن فيهم الأشخاص الذين يلتصقون الحماية الدولية، على الرغم من التهديدات الوشيكة بالاضطهاد عند عودتهم. وتواصل المفوضية الدعوة إلى أنه ينبغي لجميع الدول أن تكفل وصول مواطني ميانمار الفارين من البلد إلى الأراضي والحصول على اللجوء، وإلى وضع حد لممارسة الاحتجاز إلى أجل غير مسمى لملتصيقي اللجوء واللاجئين من ميانمار.

73 - وحتى آب/أغسطس 2023، تقدر المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقرب من 40 000 من مواطني ميانمار يغادرون البلد كل شهر لأسباب اقتصادية ومتعلقة بالنزاع وغيرها من الأسباب من خلال مسارات منتظمة وغير منتظمة.

74 - وازداد عدد الأفراد المعرضين لخطر الاتجار بالبشر منذ استيلاء الجيش على السلطة. وأدى أيضا تعطيل سبل العيش وتدهور الظروف الاقتصادية والأمنية وزيادة التنقل إلى زيادة المخاوف المتعلقة بالحماية حيث يلجأ الناس إلى استراتيجيات للهجرة غير الآمنة وعالية المخاطر، مما يفرض خطرا أكبر يتمثل في تفاقم ممارسات الاتجار أو الاستغلال أو ممارسات التجنيد الاستغلالية.

75 - وأصبحت الكازينوهات في المناطق الحدودية في ميانمار في قلب صناعة المقامرة والاحتلال الإقليمية عبر الإنترنت بشكل متزايد، وتضم عددا متزايدا من الأشخاص من دول المنطقة وخارجها، يتم الاتجار بالعديد منهم في مجمعات أو منعهم من المغادرة. ولا تزال المجمعات تؤدي دورا رئيسيا في غسل الأموال، بما في ذلك استخدام العملات المشفرة. وتشير الروابط الإقليمية للأعمال المعنية إلى أن حملات القمع في أجزاء أخرى من المنطقة ستؤدي إلى مزيد من التركيز في المناطق الحدودية لميانمار.

76 - وفي خضم الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية وتراجع سيادة القانون، ازدهرت أنشطة غير مشروعة أخرى وتوسعت بشكل كبير، مغذية اقتصاد النزاع داخل ميانمار بشكل متزايد. وبلغت مضبوطات المخدرات الاصطناعية في شرق وجنوب شرق آسيا، التي منشؤها ولاية شان في المقام الأول، حوالي 151 طنا في عام 2022، على الرغم من أن التحليل يشير إلى أن الاستخدام المتزايد لطرق الاتجار عبر البحر أدى إلى مرور شحنات كبيرة بدون اكتشافها. ويشير انخفاض أسعار الجملة وأسعار الشارع إلى زيادة توافر المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك داخل ميانمار نفسها، مما يؤدي إلى زيادة التقارير عن الإدمان داخل البلد.

77 - وأظهرت الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن الأفيون في ميانمار في عام 2022 وجود زيادة بنسبة 33 في المائة في المساحة المستخدمة للزراعة، وهو انتكاس للاتجاه التنازلي الذي لوحظ منذ عام 2014. وإلى جانب زيادة التطور والتركز في المناطق الساخنة، زاد الإنتاج المحتمل للأفيون بنسبة 88 في المائة مقارنة بالسنة السابقة.

دال - الحالة الاقتصادية والاجتماعية

78 - لا يزال اقتصاد ميانمار عرضة لتقلبات كبيرة وعدم يقين. فقد تعطلت عمليات قطاع الأعمال بسبب النزاع، وانقطاع الكهرباء، والقيود المفروضة على التجارة والنقد الأجنبي، ونقص بعض المدخلات الرئيسية، والقواعد واللوائح المتغيرة بشكل متكرر. وعلى الرغم من أن بعض الأعمال تظهر علامات على القدرة على الصمود، إلا أن الطلب المحلي لا يزال ضعيفا. وأدى انخفاض قيمة الكيات، إلى جانب الزيادات في الأسعار العالمية والقيود اللوجستية المستمرة، إلى زيادة حدة التضخم، الذي وصل إلى ما يقرب من 20 في المائة في نهاية عام 2022. وأدى ذلك إلى تفاقم الاختناقات التي تواجهها ميزانية الأسر المعيشية، وأثر على النشاط الاقتصادي.

79 - ويقدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر قد تضاعف بسبب الجائحة واستيلاء الجيش على السلطة إلى ما يقرب من نصف السكان البالغ عددهم 55 مليون نسمة، وما يصل إلى 78 في المائة في ولاية راخين. وفي خضم تزايد الفقر في جميع أنحاء البلد، تركز العديد من كيانات الأمم المتحدة بشكل متزايد على بناء قدرة المجتمعات الضعيفة على الصمود من خلال دعم سبل العيش المستدامة وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية.

80 - وحذر البنك الدولي من أن اقتصاد ميانمار يواجه أضرارا دائمة، بانتعاش ضعيف وغير متكافئ في أعقاب الانكماش الشديد في عام 2021 وزيادة تشوهات السياسات منذ استيلاء الجيش على السلطة. ويتوقع البنك أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3 في المائة في العام حتى أيلول/سبتمبر 2023. ومن شأن ذلك أن يترك الناتج المحلي الإجمالي السنوي أقل بنحو 10 في المائة مما كان عليه قبل الجائحة في عام 2019. وتجسيدا للتحديات التي تواجه سبل العيش الريفية منذ استيلاء الجيش على السلطة، أعلنت أكبر الجهات المقدمة للتمويل البالغ الصغر في ميانمار في حزيران/يونيه، والمسؤولة عن 45 في المائة من سوق التمويل البالغ الصغر ولديها 1,1 مليون من الزبائن المقيمين في المناطق الريفية (99 في المائة منهم من النساء)، عن إغلاق أبوابها.

81 - وينعكس هذا الضغط الاجتماعي والاقتصادي في حالة الصحة العامة في ميانمار. فالافتقار إلى الرعاية الصحية الأولية في القرى، وارتفاع تكلفة الحصول على الرعاية الصحية الثانوية، والقيود المفروضة على الحركة التي تؤثر على الحصول على الرعاية الصحية من المستوى الثالث، لا تزال مستمرة في المدن الرئيسية. وتزيد هذه المعوقات من العبء العقلي والنفسي الذي يواجهه السكان وتؤدي إلى وفيات يمكن تجنبها بسبب حالات الطوارئ الطبية. ولا تزال الأقليات وغيرها من الفئات السكانية العرقية الضعيفة تواجه معوقات شديدة ونظاما مجزأ للرعاية الصحية. وعلى الرغم من أن الموجة الأكثر فتكا من كوفيد-19 في ميانمار حدثت بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر 2021، إلا أن الموجتين الثالثة والرابعة في عام 2022 استمرت في وضع النظام الصحي تحت الضغط. وأدى النقص الكبير في الأدوية الأساسية، واستمرار تعطل سلسلة الإمدادات، والقيود الجمركية، والتضخم، إلى الحد من إمكانية الحصول على الرعاية الصحية،

وخاصة في المناطق المتأثرة بالنزاع. وأدى استمرار نزوب الإيرادات الضريبية إلى تخفيضات في ميزانية قطاع الصحة.

ثالثاً - ملاحظات

82 - أرحب بالنهج القائم على المبادئ الذي تتبعه رابطة أمم جنوب شرق آسيا من خلال توافق الآراء المؤلف من خمس نقاط، وأحث جميع البلدان على السعي إلى وضع استراتيجية موحدة تجاه ميانمار، تركز على احتياجات وتطلعات شعب البلد. ولقد أصبح دور رابطة أمم جنوب شرق آسيا أكثر أهمية من أي وقت مضى، وما زلت ملتزماً بالتعاون الوثيق. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم خبرتها النسبية التي تتميز بها من أجل تنفيذ توافق الآراء ذي النقاط الخمس الذي توصلت إليه رابطة أمم جنوب شرق آسيا، بما في ذلك بشأن الوساطة والمساعدة الإنسانية.

83 - ويعاني شعب ميانمار، بما في ذلك الروهينغا، من نقاط ضعف متزايدة، تقامت بسبب الدمار الناجم عن إعصار موكا، ويحتاج بشكل عاجل إلى دعم إنساني ودعم القدرة المجتمعية على الصمود. ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2023 تعاني من نقص حاد في التمويل. وأحث الدول الأعضاء على المساعدة في حل الأزمة السياسية، مع تلبية الاحتياجات الإنسانية العاجلة.

84 - ومن الأهمية بمكان دعم الجهات الفاعلة الإنسانية المحلية وبذل جهود متضافرة لتخفيف حدة العنف، ومنع الهجمات ضد المدنيين، وكفالة وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن وكامل ودون عوائق من خلال جميع القنوات المتاحة، بما في ذلك من خلال الهياكل والشبكات الإدارية المحلية. ومن الضروري أن يعمل المجتمع الدولي مع أصحاب المصلحة في ميانمار، بما في ذلك بطرق مبتكرة مع منظمات محلية ذات مصداقية وموثوقة، لدعم جميع المحتاجين. ويجب علينا أيضاً أن ندعم الدور الرئيسي لمنظمات حقوق المرأة والمنظمات التي تقودها النساء في إيصال المساعدة الإنسانية في ميانمار. وللمضي قدماً، من الأهمية بمكان زيادة نقاط الدخول والقنوات للجماعات النسائية لتقديم الخدمات الاجتماعية.

85 - وتماشياً مع توصيات اللجنة الاستشارية المعنية بولاية راخين وتلك الواردة في قرار مجلس الأمن 2669 (2022)، ستدعم الأمم المتحدة أيضاً الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف التي من شأنها أن تقضي إلى عودة آمنة وكرامة ومستدامة للاجئين الروهينغا في ولاية راخين. وتحقيقاً لهذه الغاية، من الأهمية بمكان أن تتاح لمفوضية شؤون اللاجئين وشركائها إمكانية الوصول دون عوائق وبشكل مُجدٍ ويمكن التنبؤ به إلى ولاية راخين من أجل دعم هذه الجهود وضمان أن يتمكن اللاجئون الروهينغا من إعمال حقهم في العودة عندما يختارون القيام بذلك، بناء على قرار مستتير وطوعي تاماً. وفي بنغلاديش، ستواصل الأمم المتحدة، بالعمل مع شركائها، بما في ذلك الحكومة، دعم التعليم وبناء المهارات القابلة للنقل وفرص كسب العيش وقدرات اللاجئين التي ستيسر أيضاً عودتهم في نهاية المطاف وإعادة إدماجهم المستدام في ميانمار. وأحث الدول الأعضاء على مواصلة دعم خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغا الإنسانية في بنغلاديش لعام 2023، والتي لا تزال تعاني من نقص حاد في التمويل.

86 - ومع استمرار الأزمة في ميانمار، يجب ألا نغفل الحاجة إلى الدعم النفسي والاجتماعي. فصدمة النزاع والعنف المستمرين تتطوي على مظالم وجروح يمكن أن تديم تكرار العنف ودوراته. كما أن بناء السلام

والدعم النفسي الاجتماعي مترابطان ترابطاً عميقاً ويجب النظر إليهما باعتبارهما عنصرين شاملين في عملنا الجماعي في المجال الإنساني وفي مجال السلام والتنمية على أرض الواقع.

87 - ويجب على جيش ميانمار وجميع أطراف النزاع احترام الالتزامات الواجبة بمقتضى القانون الدولي الإنساني لحماية المدنيين وتثني التقارير التي تفيد بزيادة حوادث العنف الجنسي ضد النساء والفتيات والفتيان، والانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، الجزع بشكل خاص. ولا تزال المساءلة عن الجرائم الخطيرة المرتكبة في ميانمار، بما في ذلك الجرائم المرتكبة بحق الروهينغيا وغيرهم من الأقليات، مسألة أساسية. وأحث على التعاون الكامل مع الآليات ذات الصلة مثل آلية التحقيق المستقلة لميانمار، بسبل منها إتاحة الوصول إلى ميانمار وإلى الشهود والضحايا ومسارح الجرائم. وأحث كذلك الدول الأعضاء، ولا سيما دول المنطقة التي يوجد فيها معظم الأدلة والشهود، على التعاون الكامل مع الآلية، وكفالة وضع الترتيبات اللازمة لتمكينها من العمل في أراضيها.

88 - ومن الأهمية بمكان أن يُظهر المجتمع الدولي وحدة أقوى تضامناً مع شعب ميانمار، بما في ذلك الروهينغيا. والأمم المتحدة ملتزمة بالبقاء والوفاء بالمهام في ميانمار. وهذا يستلزم العمل مع جميع أصحاب المصلحة لضمان تقديم المساعدة الإنسانية العاجلة المنقذة للحياة، والمساعدة ذات الأولوية العليا في مجال الصحة العامة والتنمية إلى شعب ميانمار، من خلال جميع القنوات المتاحة واحترام حقوق الإنسان الخاصة به.

89 - لقد كان موقفنا واضحاً، واتخذت موقفاً مبدئياً يشير إلى دعم التطلعات الديمقراطية لشعب ميانمار، التي يحاول الجيش الوقوف في وجهها. ويجب أن يبدأ الدعم الجماعي للمجتمع الدولي ببناء فهم مشترك للحقائق على أرض الواقع على أساس الاستماع مباشرة إلى الناس في المناطق المتأثرة بالنزاع، بمن فيهم النساء والشباب.

90 - وأشجع الدول الأعضاء على إتاحة المزيد من الفرص لسماع أصوات أشد الفئات ضعفاً. ولا تزال الجمعية العامة ومجلس الأمن من المنابر الهامة لدعم شعب ميانمار وستكون لهما أهمية حيوية في إكمال جهود رابطة أمم جنوب شرق آسيا للمساعدة في حل الأزمة في ميانمار. وستعطي الأمم المتحدة الأولوية لتعزيز المشاركة على أساس استراتيجية منسقة عبر المنظومة دعماً لشعب ميانمار.